

مطالبات لألمانيا بتمديد حظر تصدير السلاح للسعودية

الثلاثاء 10 سبتمبر 2019 09:22 م

تطالب منظمات وأحزاب ألمانية برلين بتمديد قرار حظر تصدير السلاح للسعودية، الذي ينتهي العمل به، نهاية سبتمبر/ أيلول الجاري. وتواجه الحكومة الألمانية اتهامات بـ"دعم النظام القمعي" في السعودية، على خلفية سعي برلين الأخير لتوطيد العلاقات مع الملكة، رغم الانتقادات الدولية للرياض، بسبب جريمة اغتيال الصحفي السعودي "جمال خاشقجي"، والحرب في اليمن.

ودعت منظمة "غرنيبيس" الألمانية الحكومة إلى "عدم إنهاء العمل بقرار حظر تصدير الأسلحة للسعودية"، كما اتهم حزب "الخضر" الألماني برلين بدعم السعودية، من خلال مسعاها لاستئناف العمل الأمني المشترك مع الرياض.

وأعربت منظمة "مراسلون بلا حدود" عن عدم تفهمها لنية برلين استئناف تعاونها الأمني مع الرياض، قائلة في بيان "التعاون الأمني بالذات سيكون إشارة خاطئة تجاه النظام السعودي".

وشددت على أنه "طالما لم يتم محاسبة المسؤولين عن مقتل خاشقجي، وطالما يوجد صحفيون مسجونون بشكل تعسفي، لا يجب على الحكومة الألمانية تطبيع العلاقات على هذا المستوى (مع النظام السعودي)".

ووفق المنظمة، يقبع ما لا يقل عن 30 صحفياً، وكذلك من يُعرفون بصحافة المواطن، في السجون السعودية، وغالباً ما يتعرضون للتعذيب.

وفرضت الحكومة الألمانية بقيادة المستشار "أنغيلا ميركل"، قبل عام، قيوداً على مبيعات الأسلحة إلى الملكة، بسبب دورها في حرب اليمن. وسبق أن مددت الحكومة الألمانية قرار الحظر الذي ينتهي نهاية سبتمبر/أيلول الجاري.

ومنذ مطلع 2018، تعتبر السعودية ثاني أهم أسواق الأسلحة الألمانية بعد الجزائر، إذ باعت برلين في الأشهر التسعة الأولى، من العام المذكور، للمملكة أسلحة بقيمة 417 مليون يورو.

ومؤخراً، كشفت مجلة دير "شبيغل" أن جهات ألمانية تبذل جهوداً في الخفاء لإعادة العلاقات مع السعودية إلى طبيعتها، حيث ستعيد الشرطة الاتحادية الألمانية إرسال مدربيها إلى الملكة، حسب اتفاق "وراء الكواليس"، بين كل من وزارتي الداخلية والخارجية ومكتب المستشارية.

وفي إطار هذه المهمة، يتولى مدربو الشرطة الألمانية مهمات تدريب لعناصر حرس الحدود السعودي، وذلك في إطار المهمة التدريبية والاستشارية هناك منذ عام 2009.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية الألمانية، أن هذا التعاون "يدخل في إطار التعاون الألماني السعودي في القضايا الأمنية". ويشمل بالخصوص تأمين الحدود الذي يعتبر "شرطاً أساسياً لمحاربة الإرهاب".

وفي رد فعل أولي على هذا القرار، انتقد حزب "الخضر" في ألمانيا إعادة تفعيل البرنامج، معتبراً أن "الحكومة على ما يبدو لا تعاني من تأنيب الضمير عندما تدعم أنظمة استبدادية مثل السعودية في المجال الأمني". وتعهد بطرح هذا الموضوع للنقاش في البرلمان (البوندستاغ) في أسرع وقت ممكن.

وتتهم منظمات حقوقية دولية التحالف الذي تقوده السعودية، بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين في اليمن خلال الحرب المستمرة منذ 2015، وهو ما ينفيه التحالف، كما أثبت تقرير دولي تورط الرياض في اغتيال الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" في قنصلية بلاده في إسطنبول، في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.
